

E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERALاللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا (الإسكوا)E/ESCWA/EDID/2016/1/Summary
6 April 2016
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية *2016-2015

ملخص

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام أن يحيل بموجب هذه المذكرة ملخصاً عن مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية للفترة 2016-2015.

* بعد انضمام تونس وليبيا والمغرب إلى الإسكوا في عام 2012، تقرر أن يشمل المسح جميع البلدان العربية. توزعت البلدان على مجموعات لأغراض هذا الملخص، بالاستناد إلى مجموعة معايير تضمنت مستويات نصيب الفرد من الدخل، والقرب الجغرافي، والتشابه في الخصائص والظروف الاقتصادية والاجتماعية. والمجموعات هي: مجموعة بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وضمّت الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية؛ ومجموعة بلدان المشرق، وضمّت الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ودولة فلسطين ولبنان ومصر؛ ومجموعة بلدان المغرب، وضمّت تونس والجزائر والمغرب وليبيا؛ ومجموعة أقل البلدان العربية نمواً، وضمّت جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن.

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2016-2015

موجز

بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية بالقيمة الحقيقية حسب التقديرات 0.9 في المائة في عام 2015، بدون تغيير يذكر عن عام 2014. وقد أرق تراجع أسعار النفط منذ منتصف عام 2014، وكذلك انتشار النزاعات المسلحة، اقتصادات البلدان العربية. فاقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي قادت النمو في المنطقة خلال الأعوام الماضية، تباطأت في عام 2015 نتيجة لعوامل عديدة، منها تراجع عائدات الصادرات النفطية، وبطء نمو الطلب المحلي، وتضاؤل الثقة في أوساط أصحاب الأعمال والشركات. وواجهت هذه البلدان تحديات إضافية في استراتيجياتها للتنويع الاقتصادي. واعتمدت تدابير إصلاحية مختلفة مثل إعانات الدعم، في محاولة للتكيف مع تراجع أسعار النفط. غير أن هذا الانخفاض في الأسعار لم يأت بالفوائد المتوقعة على البلدان العربية المستوردة للطاقة، إذ شهدت انخفاضا في فاتورة الواردات، رافقه انخفاض في العائدات الإسمية للصادرات، نتيجة لضعف الطلب الخارجي.

وأدت الأحداث الأمنية في المنطقة إلى تراجع قطاع السياحة والصادرات من الخدمات. واشتدت القيود على ميزان المدفوعات بدرجات متفاوتة في مختلف البلدان. فبينما استمرت بلدان مجلس التعاون الخليجي في إنعاش الطلب المحلي من غير قيود على ميزان المدفوعات، شهدت بلدان أخرى، لا سيما تونس والجمهورية العربية السورية والسودان ومصر واليمن، قيوداً شديدة أدت إلى كبح نمو الطلب المحلي، وتدهور مستويات المعيشة. واستمرت الصراعات المسلحة في الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن، فدفعت بالعديد من العمال إلى خارج سوق العمل، وآلت الأحوال الاقتصادية إلى ركود، زاد من ضائقة فرص العمل على المنطقة بأسرها. وكانت النتيجة أعداداً كبيرة غير مسبوقة من اللاجئين والمهاجرين عبرت البحر المتوسط إلى أوروبا في عام 2015.

والمتوقع لعام 2016، وصول متوسط معدل النمو في المنطقة العربية إلى 1.5 في المائة؛ وبقاء الانتعاش الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي على تباطؤ بسبب التخفيضات الإضافية في النفقات العامة. ويرجح أن يتراجع الاستثمار على أثر ارتفاع تكاليف التمويل بسبب تشدد الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها النقدية وصدور المزيد من صكوك الاستدانة عن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي. ويتوقع أن تشهد بلدان عربية أخرى نمواً ضعيفاً بسبب عوامل جيوسياسية، وضعف آفاق الطلب من الصين وأوروبا، والقيود على ميزان المدفوعات.

أولاً- الظروف العالمية

1- يغلب على الاقتصاد العالمي قدر كبير من التشعبات وعوامل عدم اليقين. إذ هناك اتجاه نحو التخفيف من القيود النقدية في أوروبا واليابان، وتباعد في توجّهات السياسات النقدية بين الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان المتقدمة، كما ان هناك وفرة في المدخرات في الاقتصادات المتقدمة مقابل شح مالي في الاقتصادات النامية. كلّ هذه التشعبات تزيد من حالة عدم اليقين، بينما تزداد علامات التباطؤ على الاقتصاد العالمي. وفي عام 2015، أصبحت معالجة ضغوط الانكماش من أولويات السياسة العامة في عدد من البلدان المتقدمة وفي بعض البلدان النامية كالصين، إذ واجهت ولا تزال تواجه ركوداً اقتصادياً سببه ضعف النمو في الطلب المحلي. وقد عمدت المصارف المركزية في البلدان المتقدمة الرئيسية، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تخفيف القيود النقدية إلى أقصى الحدود. فحددت في أوروبا واليابان أسعار فائدة متدنية للغاية، ونفّذت تدابير لتخفيف القيود النقدية الكمية (التيسير الكمي). لكن هذه التوجهات أخفقت في تحفيز الطلب المحلي. ولم تأت تدابير التيسير الكمي بالنتائج المرجوة، إذ لم تتوسع أنشطة الاستثمار رغم انخفاض كلفة التمويل، فاستمر ضعف الاستثمار مؤشراً على وفرة المدخرات في أوروبا واليابان. وقاربت أسعار الفائدة على الودائع الصفر، وسجلت بلدان أوروبية وكذلك اليابان عوائد سالبة في السندات الحكومية القصيرة الأجل. وإذا كان من المتوقع أن يواصل الاقتصاد العالمي نموه المعتدل في عام 2016، فالضغوط الانكماشية تلقي على هذا التوقع ظلالاً من عدم اليقين.

2- وانفردت الولايات المتحدة الأمريكية بين جميع البلدان المتقدمة النمو، في قدرتها على معالجة الضغوط الانكماشية. فاستمر الانتعاش الاقتصادي القوي، ورافقه نمو مطرد في الاستهلاك الخاص والاستثمار المادي¹. واتخذ المجلس الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة الأمريكية في كانون الأول/ديسمبر 2015 تدابير لتطبيق توجّه السياسة النقدية ورفع سعر الفائدة الرئيسية بنسبة 0.25 نقطة مئوية. ونتيجة لذلك، حدث إرباك في الأسواق المالية. ويتوقع أن يؤدي التوجه الجديد في السياسة النقدية إلى توسيع الفوارق في أسعار الفائدة بين دولار الولايات المتحدة الأمريكية وغيره من العملات الرئيسية، فيرتفع سعر الفائدة على الدولار بينما يبقى منخفضاً على عملات رئيسية أخرى. وكان من المتوقع أن يؤدي اتساع الفارق في أسعار الفائدة إلى ارتفاع قيمة الدولار مقابل عملات رئيسية أخرى منها اليورو والين الياباني، ولكن مع بقاء معدلات الودائع بالدولار متدنية، ظلت العملة أضعف مما كان متوقعاً لها في الربع الأول من عام 2016. وفي عدم تجاوب معدل الودائع مع ارتفاع سعر الفائدة مؤشر على تأثر الولايات المتحدة الأمريكية، ولو بقدر أقل من بلدان أخرى، بوفرة المدخرات.

3- وتباطأ زخم النمو في الاقتصادات النامية. وأصاب الانخفاض الحاد في أسعار

1 United States of America, United States Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis, "Gross domestic product: fourth quarter and annual 2015 (third estimate); corporate profits: fourth quarter and annual 2015" 25 March 2016. Available from http://www.bea.gov/newsreleases/national/gdp/2016/gdp4q15_3rd.htm

السلع الأساسية البلدان المعتمدة عليها، ومنها البلدان المصدرة للنفط حيث تراجعت الإيرادات المالية، واشتدت القيود على ميزان المدفوعات. ولم يؤد انخفاض أسعار السلع إلى تحسّن ميزان المدفوعات في البلدان المستوردة، إذ لم تتحسن شروط التبادل التجاري لصالح هذه البلدان كما كان متوقعاً. وقد حالت التوقعات بشأن أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية دون تدفق الأموال إلى الاقتصادات النامية، حيث أصبح بعض هذه الاقتصادات عرضة للأزمات في ميزان المدفوعات. وبحلول الربع الأول من عام 2016، طلبت اقتصادات نامية عديدة، تعتمد بكثرة على صادرات السلع الأساسية، الدعم من المؤسسات المالية الدولية لميزان المدفوعات. وهذا ما يدل على التناثر الموجود في الاقتصاد العالمي حيث تتعارض وفرة المدخّرات في الاقتصادات المتقدمة مع شح الأموال في الاقتصادات النامية.

4- وفي عام 2015، غلبت حالة من الركود على توليد فرص العمل، باستثناء قلة من البلدان المتقدمة، مثل ألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. غير أن هامش التحسّن الذي أحرز في تلك البلدان لم يكن كافياً للتعويض عن تدهور حالة التشغيل في البلدان النامية²، فارتفع مجموع العاطلين عن العمل في العالم. وقد ساهمت أفق التشغيل المحدودة في تأجيج التوترات الاجتماعية والسياسية في أجزاء عديدة من العالم، وسط تدفقات غير مسبوقة من اللاجئين والمهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا. وأدت أزمة اللاجئين والمهاجرين إلى مناقشات سياسية بين وجهات متعارضة بشأن الدور الاقتصادي والاجتماعي لهؤلاء في بلدان الوجهة. وترجّح التوقعات أن يشهد عام 2016 اتساعاً في الهوة في واقع التشغيل بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية، وكذلك استمراراً للتوترات الاجتماعية والسياسية الناجمة عن التشغيل والهجرة واللجوء في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

5- في هذه الظروف العالمية، واجهت المنطقة العربية تحديات متزايدة. فقد اتسعت التوترات الجيوسياسية، لا سيما في الجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين وليبيا واليمن، وطالت تداعيات الأوضاع الأمنية المضطربة البلدان المجاورة. وكان لانخفاض أسعار النفط أثر بالغ على البلدان المصدرة والبلدان المستوردة. وتراجع الطلب المحلي في البلدان المصدرة للنفط، في ظل تضائل الثقة في أوساط أصحاب الأعمال التجارية والشركات، فتقلصت حركة رأس المال والتحويلات المالية بين بلدان المنطقة. وتراجعت الصادرات غير النفطية من المنطقة، ولا سيما من بلدان المغرب العربي، نتيجة لتراجع مؤشرات النمو في البلدان الأوروبية. وقد أدى ارتفاع أسعار الفائدة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة تكاليف التمويل في البلدان العربية. في المقابل، كان للانتعاش الاقتصادي المطرد في الهند أثر إيجابي على القطاع غير النفطي في المنطقة، ولا سيما على بلدان مجلس التعاون الخليجي. غير أن الظروف الاقتصادية في البلدان العربية بقيت صعبة في عام 2015.

International Labour Organization, "World employment and social outlook: trends 2016", 2 January 2016. Available from http://www.ilo.org/global/research/global-reports/weso/2016/WCMS_443480/lang-en/index.htm.

ثانياً- التطورات في قطاع الموارد الطبيعية

ألف- النفط

6- وفقاً لتقديرات منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) بلغ مجموع الطلب العالمي على النفط 92.98 مليون برميل يومياً في المتوسط في عام 2015، بزيادة قدرها 1.54 مليون برميل في اليوم عن العام السابق³. ويتوقع أن يزداد الطلب في عام 2016 ليلبلغ في المتوسط 94.23 مليون برميل في اليوم. وأشارت التقديرات إلى أن العرض الإجمالي للنفط الخام بلغ 95.09 مليون برميل يومياً في المتوسط في عام 2015، أي بزيادة 2.65 مليون برميل في اليوم عن العام السابق⁴. والجدير بالذكر أن نمو الطلب العالمي على النفط الخام لم يتدهور، بل بقي على مسار معتدل. وضع السوق الحالي يبقى مختلفاً عن الوضع السابق، إذ أدى انهيار الطلب على النفط الخام في عام 2008 إلى هبوط سريع وحاد في الأسعار. وارتفع نمو العرض على نمو الطلب في الأعوام السابقة، وتأتى هذا النمو في العرض بمعظمه من بلدان غير أعضاء في منظمة الأوبك، لا سيما بلدان أمريكا الشمالية حيث ارتفعت مستويات الإنتاج ارتفاعاً سريعاً. وفي كانون الأول/ديسمبر 2015، رفعت الولايات المتحدة الأمريكية الحظر على صادرات النفط الخام بعد العمل به طوال 40 عاماً. ويتوقع أن تكون السوق قد شهدت فائضاً في العرض قدره 1.0 مليون برميل في اليوم في عام 2014، وقد ارتفع هذا المعدل إلى حوالي 2.1 مليون برميل في اليوم في عام 2015⁵

7- وإزاء هبوط أسعار النفط في الماضي، كانت منظمة الأوبك تسارع إلى التحرك. ففي كانون الأول/ديسمبر 2008، مثلاً، عمدت إلى تخفيض حصص الإنتاج بمقدار 4.2 مليون برميل في اليوم عندما شهدت السوق هبوطاً حاداً في الأسعار. وكان المسار الذي تتخذه الأوبك حيال الإنتاج يتوقف على النطاق المستهدف للأسعار، ما يعزز التوقعات بأن تتحرك المنظمة بإجراءات منسقة لتخفيض الإنتاج إزاء الوفرة الحالية في العرض. غير أن تنسيق الإنتاج صعب في ظل الظروف الحالية للسوق والنمو المطرد للطلب. وقد استمر نمو الطلب في عام 2015، في وضع مخالف لما كان عليه في عام 2008، حيث أدى انهيار الطلب إلى هبوط الأسعار. وإذا لم تتخذ إجراءات منسقة جريئة لتخفيض الإنتاج، فلن يحصل ذلك طوعاً من أي طرف خوفاً من فقدان الحصص في السوق. وحتى في ظل نجاح التنسيق في خفض الإنتاج، يبقى احتمال عدم التمكن من التأثير على أسعار النفط قائماً. ففي حال لم تكن هذه الأسعار على جانب من المرونة مع تغيير العرض، فقد لا يؤدي التخفيض في الإنتاج إلى زيادة إيرادات النفط. ووسط هذه الصعوبات، بدأ تراجع الإنتاج في أمريكا الشمالية على أثر إغلاق الآبار غير المربحة. ومن المتوقع أن تنتهي حالة الوفرة في النصف الثاني من عام 2017، لكن التطورات في حالة العرض العالمي في عام 2016 لا تزال غير

3 Organization of Petroleum Exporting Countries, OPEC Monthly Oil Market Report (14 March 2016), p. 85, tables 10.1 and 10.2. Available from http://www.opec.org/opec_web/en/publications/338.htm.

4 المرجع نفسه.

5 المرجع نفسه.

واضحة.

8- وفي ظل الفائض المزمّن في العرض، تأثرت أسعار النفط أيضاً بعمليات المضاربة في أسواق النفط الآجلة. فالبيانات المأخوذة من لجنة الاتجار بعقود السلع الأساسية الآجلة تشير إلى العلاقة الترابطية بين صافي مواقف الشراء بالمضاربة وأسعار النفط⁶، والتي أدت في عام 2015 إلى تقلب حاد في الأسعار. ويتوقع أن تبقى أسعار النفط دون مستوى الاتجاه طويل الأجل في عامي 2016 و2017. وأدت عمليات البيع بالمضاربة في أسواق النفط إلى خفض سعر البرميل الواحد للنفط إلى ما دون تقديرات الحد الأدنى الذي يتراوح بين 35 و40 دولاراً. ويتوقع أن تزداد تقلبات الأسعار نتيجة للمضاربات خلال عام 2016، بما أنّ الأطراف المشاركة في أسواق النفط ستتأثر دائماً بأية تغييرات أو احتمالات في ظروف العرض. إزاء هذه العوامل، وفي ظل الطلب المتزايد، ولو ببطء، على النفط الخام، يتوقع أن يصل متوسط سعر سلة الأوبك المرجعية إلى 41.5 دولاراً للبرميل الواحد في عام 2016 و49.3 دولاراً للبرميل الواحد في عام 2017 (الجدول 1).

الجدول 1

تقديرات أسعار النفط الخام

(سعر سلة الأوبك المرجعية، بالدولار للبرميل الواحد)

المتوسط السنوي المتوقع للفترة 2017-2016			الحد المتوسط	الحد الأقصى	الحد الأدنى	
المرجعي	الأقصى	الأقصى	السنوي	السنوي	الحد الأدنى	
			105.87	114.94	96.35	2013
			96.29	110.48	52.00	2014
			49.49	64.96	30.74	2015
59.3	41.5	23.7				2016
72.2	49.3	14.8				2017

المصدر: بيانات الأوبك للفترة 2013-2015. الأرقام العائدة لعامي 2016 و2017 هي توقعات الإسكوا حتى آذار/مارس 2016.

9- وتشير التقديرات إلى أن مجموع متوسط إنتاج النفط الخام في المنطقة العربية قد وصل إلى 23.5 مليون برميل في اليوم في عام 2015، بزيادة قدرها 0.5 مليون برميل في اليوم عن عام 2014. ولم يسجل إنتاج بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2015 تغييراً يذكر عن عام 2014، إذ بلغ 17.7 مليون برميل في اليوم. واستمر نمو الإنتاج في العراق على أثر توسع المنشآت في الجزء الجنوبي من البلد. واستطاعت ليبيا في عام 2015، بالرغم من النزاع المسلح والاضطراب السياسي، المحافظة على مستوى إنتاجها من النفط الخام عند 400,000 برميل في اليوم. أما في اليمن فقد توقّف الإنتاج في نيسان/أبريل 2015 بسبب الصراعات والأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية. وتشير التقديرات إلى أنّ مجموع إيرادات الصادرات النفطية في المنطقة بلغ 382 مليار دولار في عام 2015، بتراجع نسبته 46 في المائة عن العام السابق. ويتوقع أن يسجل تراجعاً إضافياً بنسبة 12 في المائة في عام 2016، ليصل إلى 337 مليار دولار، أي

United States of America, Commodity Futures Trading Commission, Commitments of 6
Traders. Available from
.http://www.cftc.gov/MarketReports/CommitmentsofTraders/HistoricalViewable/index.htm

بتراجع نسبته 61 في المائة عن الذروة التي بلغها في عام 2012. ومن المتوقع أن يتوقف هذا التراجع في الإيرادات في عام 2017 لتعود وترتفع إلى حوالي 421 مليار دولار.

باء- الغاز الطبيعي

10- أصبح للغاز الطبيعي موقع هام بين صادرات البلدان العربية. فالإمارات العربية المتحدة والجزائر وقطر وليبيا ومصر كلها أعضاء في منتدى الدول المصدرة للغاز، والعراق وعمان يشاركان بصفة مراقب. اليمن بدأ بتصدير الغاز في عام 2009، لكن الإنتاج توقف في نيسان/أبريل 2015 بسبب تصاعد النزاعات المسلحة. وتعد كل من الجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين ولبنان خططاً للتقيب عن الغاز في البحر. وقد حالت المخاطر الجيوسياسية دون تحقيق أي تقدم في بلدان المشرق. وعلى الرغم من عدم استقرار الحالة الأمنية، تستمر ليبيا في تصدير الغاز الطبيعي إلى إيطاليا عبر خط أنابيب Greenstream. وتظل قطر أكبر البلدان المصدرة للغاز، إلى جانب الاتحاد الروسي وأستراليا. ومع تنبه البلدان الأوروبية لاعتمادها على الغاز من الاتحاد الروسي وسط المخاطر الناجمة عن الوضع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، قد يتوجه الاهتمام إلى البلدان العربية باعتبارها مصدراً بديلاً لتزويد للسوق الأوروبية بالغاز. وقد اتضح أن المنطقة بحاجة إلى زيادة الاستثمار في البنى التحتية بهدف زيادة صادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب أو منشآت الغاز الطبيعي المسال.

11- وتشير بيانات الرابطة الدولية للغاز الطبيعي (Cedigaz) إلى وفرة في المعروض في سوق الغاز العالمية في عام 2015، ومن المحتمل أن تستمر هذه الوجهة حتى عام 2020، وخصوصاً في الغاز الطبيعي المسال⁷. فضعف توقعات الطلب وتزايد سعات منشآت الغاز الطبيعي المسال وتنامي المنافسة مع مصادر الطاقة البديلة تسبب جميعها وفرة في المعروض في السوق العالمية. ولا تزال سوق الغاز الطبيعي مجزأة جغرافياً، غير أن الأسعار المرجعية سلكت وجهة تراجعية في أواخر عام 2015. ومنذ كانون الثاني/يناير 2016، بلغ السعر المرجعي 5.09 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية متريية في أوروبا، و9.0 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية متريية في اليابان، و2.27 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية متريية في الولايات المتحدة الأمريكية⁸. وقد أحرز تقدم على صعيد المؤسسات يمكن أن يسهل معاملات تجارة الغاز ويخفف من تأثيرات تجزئة السوق. فمن المتوقع أن تتيح سوق العقود الآجلة للغاز الطبيعي المسال المنشأة حديثاً في سنغافورة مزيداً من المرونة في التسعير الآني للغاز المسال، الذي يأتي بالفائدة على البلدان المصدرة والمستوردة على حد سواء. ومن المتوقع أن يظل وضع السوق على حاله من الصعوبة في زيادة المبادلات الآنية في تصدير الغاز بسبب وفرة العرض المتوقعة على المدى الطويل.

7 Armelle Lecarpentier, International Association for Natural Gas, "Current trends and prospects for natural gas", 4 December 2015. Available from <http://www.cedigaz.org/documents/2015/PresAB2015.pdf>.

8 International Monetary Fund, "IMF primary commodity prices". Available from <http://www.imf.org/external/np/res/commod/index.aspx>.

جيم- الفوسفات

12- يبقى الفوسفات مادة ذات أهمية استراتيجية للبلدان العربية. وعلى الرغم من انخفاض الطلب في أسواق الأسمدة العالمية، شهد قطاع الفوسفات تقدماً بفعل الشراكات بين المناطق التي زادت حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتوقعت الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة انخفاضاً في الطلب على الأسمدة خلال الموسم الزراعي 2015-2016 بنسبة 0.1 في المائة. وفي حالة المغذيات الفوسفورية، يتوقع أن يكون الانخفاض في حدود 0.9 في المائة⁹. كما يتوقع أن يستمر تراجع الطلب العالمي على الأسمدة بفعل تدني أسعار المحاصيل. غير أنّ فوسفات ثنائي الأمونيوم، المادة الأكثر استخداماً من الأسمدة الفوسفورية، واصل زيادة قدرته لجهة العرض. وأصبح المغرب من كبار البلدان المصدرة مع التوسع الذي حققه مصنع أسمدة جرف الأصفر.

13- واستقر سعر الفوسفات الصخري بعد انخفاض بنسبة 51 في المائة عن ذروة سجلها في عام 2011. أما المتوسط السنوي لسعر الفوسفات الصخري فارتفع من 110.2 دولار للطن المتري في عام 2014 إلى 117.5 دولاراً للطن المتري في عام 2015¹⁰. وانخفض سعر الفوسفات ثنائي الأمونيوم بنسبة 26 في المائة، من الذروة التي بلغها في شباط/فبراير 2015، إذ سجل 485.24 دولار للطن المتري. ومن المتوقع أن يبقى سعر الفوسفات الصخري على مستواه الحالي في عام 2016، وأن يستقر سعر الفوسفات ثنائي الأمونيوم. ومن المستبعد تسجيل زيادة كبيرة في الأسعار في ظلّ ما يشهده هذا القطاع عالمياً من الفائض في العرض.

ثالثاً- الوجيهات الإقليمية

ألف- لمحة عامة

14- كان لانخفاض أسعار النفط وما رافقه من تراجع حاد في إيرادات الصادرات النفطية تأثير سلبي على اقتصاد المنطقة في عام 2015. وقد بلغ متوسط النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي 0.9 في المائة في عام 2015 (الجدول 2). ومن أهم العوامل المؤثرة على النمو التقديرات السالبة لكل من الجمهورية العربية السورية، وليبيا، واليمن. وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط، تبقى بلدان مجلس التعاون الخليجي مركز النمو في المنطقة العربية في عام 2015. النزاعات المسلحة وأعمال العنف في الجمهورية العربية السورية، والعراق، وفلسطين، وليبيا، واليمن ظلت تعوق مسار

9 Patrick Heffer and Michel Prud'homme, International Fertilizer Industry Association, "Short-term fertilizer outlook 2015-2016", November 2015. Available from http://www.fertilizer.org/imis20/images/Library_Downloads/2015_ifa_paris_summary.pdf?WebsiteKey=411e9724-4bda-422f-abfc-8152ed74f306&=404%3bhttp%3a%2f%2fwww.fertilizer.org%3a80%2fen%2fimages%2fLibrary_Downloads%2f2015_ifa_paris_summary.pdf.

World Bank, Global Economic Monitor Commodities database. Available from 10 <http://databank.worldbank.org/data/views/variableselection/selectvariables.aspx?source=Global-Economic-Monitor-%28GEM%29-Commodities>.

التنمية الاجتماعية والاقتصادية ليس ضمن حدود تلك البلدان فحسب، بل في بلدان أخرى كالأردن وتونس ولبنان ومصر. وقد عانى قطاع السياحة من المخاطر الأمنية في مجموعتي بلدان المشرق والمغرب. واستمرت القيود على ميزان المدفوعات نتيجة للشح في الاحتياطي من العملات الأجنبية في بلدان تعاني عجزاً في الحساب الجاري.

باء- بلدان مجلس التعاون الخليجي

15- بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، حسب التقديرات، نحو 3.0 في المائة في عام 2015، بعد أن كان 3.4 في المائة في العام السابق. واختلاف معدلات النمو بين بلدان هذه المجموعة هو دليل على أداء القطاع غير النفطي وعمق القطاع النفطي. ومع استمرار الطلب على منتجات الوقود أدت أنشطة التكرير إلى زيادة القيمة المضافة الحقيقية في قطاع النفط. واستمر نمو القطاع غير النفطي ولو ببطء في مختلف بلدان المجموعة. وانخفضت قيمة الأصول المالية والعقارات بسبب ضعف الثقة في قطاع الأعمال وتراجع أسعار النفط. وسجل المعروض النقدي الواسع ركوداً في ظل انخفاض نمو الائتمان. وبقيت الميزانيات العمومية جيدة في القطاع المالي ولكن ارتفاع تكاليف التمويل أثر على ربحية القطاع.

16- يتوقع أن يشهد متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مزيداً من الانخفاض في عام 2016 في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويحتمل أن تستمر تكاليف التمويل بالتزايد، بسبب الزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة على أثر إجراءات المجلس الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة الأمريكية. ويتوقع أن تتأثر التكاليف أيضاً بالزيادة المتوقعة في إصدارات صكوك الاستدانة من جانب حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويحتمل أن يؤثر خفض الإنفاق العام على الطلب المحلي في الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان والمملكة العربية السعودية. في حين يتوقع أن تحافظ قطر والكويت على مستويات الإنفاق المالي في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي. ويتوقع أن يكون لتباطؤ النمو في الصين أثر سلبي على اقتصادات هذه المجموعة، ولكن يرجح أن يدعم النمو القوي في الهند القطاع غير النفطي. ويتوقع أن يبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة 2.1 في عام 2016. ويرجح أن تسجل الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر معدلات نمو أعلى من متوسط المجموعة. وسيبتاطاً النمو في المملكة العربية السعودية بسبب الخفض الكبير في الإنفاق الرأسمالي وارتفاع تكاليف التمويل. ويتوقع أن يظل معدل النمو مستقراً في الكويت، ممهداً لانتعاش الطلب المحلي. ومن المتوقع في عام 2016 أن يبلغ معدل النمو 3.5 في المائة في قطر، و2.4 في المائة في البحرين والإمارات العربية المتحدة، و2.1 في المائة في عمان، و1.7 في المائة في المملكة العربية السعودية، و1.4 في المائة في الكويت.

الجدول 2
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل تضخم أسعار الاستهلاك،
2017-2013
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)

معدل تضخم أسعار الاستهلاك					معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					البلد/المنطقة
2017	2016	2015	2014	2013	2017	2016	2015	2014	2013	
2.0	2.6	1.8	2.7	3.3	2.7	2.4	2.9	4.5	5.4	البحرين
3.6	3.3	3.3	2.9	2.6	3.0	1.4	0.4	-1.6	1.2	الكويت
2.0	1.7	0.1	1.0	1.3	2.7	2.1	3.3	2.9	3.9	عمان
1.5	1.3	1.8	3.0	3.1	4.1	3.5	4.2	4.0	4.6	قطر
1.7	2.1	2.2	2.7	3.5	2.4	1.7	3.4	3.6	2.7	المملكة العربية السعودية
2.7	2.3	4.2	2.2	1.1	2.9	2.4	3.0	4.6	4.3	الإمارات العربية المتحدة
بلدان مجلس التعاون الخليجي										
2.2	2.2	2.6	2.5	2.7	2.8	2.1	3.0	3.4	3.3	مصر
10.0	9.2	10.4	10.1	9.5	3.1	2.6	2.1	3.5	2.1	العراق
2.0	1.8	1.4	2.2	1.9	5.4	1.5	-2.8	-0.6	7.6	الأردن
1.5	1.1	-0.9	2.9	4.8	2.4	1.9	2.4	3.1	2.8	لبنان
1.2	0.5	-3.7	1.7	5.7	1.9	1.4	1.3	2.1	3.0	فلسطين
1.7	1.2	1.4	1.7	1.7	3.8	3.1	3.5	-0.2	2.2	الجمهورية العربية السورية
35.7	44.0	37.3	24.3	87.7	5.0-	-6.5	-8.1	-11.6	-16.9	بلدان المشرق
9.6	10.1	9.3	8.5	15.9	2.7	1.1	-0.3	0.5	1.5	الجزائر
4.3	3.9	4.4	3.9	4.1	2.2	1.7	3.2	3.8	2.8	ليبيا
10.0	11.0	8.6	2.4	2.6	-3.3	-5.2	-22.0	-47.7	-30.8	المغرب
1.7	1.2	1.6	0.4	1.9	2.9	2.7	4.3	2.4	4.7	تونس
4.0	4.2	4.9	4.9	5.8	2.4	1.6	0.8	2.3	2.4	بلدان المغرب
4.7	4.6	4.5	2.9	3.5	1.4	0.7	-1.6	-6.4	-3.1	جزر القمر
2.2	2.0	2.2	1.4	1.6	4.2	4.0	3.6	3.9	3.5	جيبوتي
2.5	2.2	2.7	3.0	2.5	5.0	5.0	4.7	6.0	5.0	موريتانيا
2.0	1.2	0.5	3.5	4.1	3.5	3.4	3.7	6.4	5.7	الصومال
2.9	3.2	4.0	1.3	4.5	4.3	3.4	2.7	3.7	--	السودان
14.6	15.1	16.9	36.9	36.5	4.0	3.6	3.2	2.5	5.3	اليمن
32.5	35.0	30.0	8.0	11.0	-7.5	-11.1	-34.6	1.5	3.2	أقل البلدان العربية نمواً
18.4	19.4	19.2	25.7	26.5	0.8	-0.5	-7.3	2.5	4.5	مجموع للمنطقة العربية
5.2	5.4	5.4	5.2	7.2	2.4	1.5	0.9	0.9	1.8	

المصادر: البيانات مأخوذة من مصادر وطنية.

- (أ) أرقام الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2013 و2014 مأخوذة من مصادر وطنية ما لم يشر على خلاف ذلك.
(ب) تقديرات آذار/مارس 2016.
(ج) توقعات آذار/مارس 2016.
(د) لحساب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر، أُخذت الأرقام من السنة المالية المنتهية في حزيران/يونيو.
(هـ) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2013-2015 في الجمهورية العربية السورية هي تقديرات الإسكوا (مشروع الأجنحة الوطنية لمستقبل سوريا).
(و) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل تضخم أسعار الاستهلاك في الصومال نقلاً عن صندوق النقد الدولي، التقرير القطري رقم 208/14 (Article IV Consultation 2015، <https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2015/cr15208.pdf>).
(ز) أرقام مجموعات البلدان هي معدلات وسطية مرجحة، حيث يستند الترجيح لكل عام على الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010.

جيم- بلدان المشرق

17- شهدت مجموعة بلدان المشرق حسب التقديرات انكماشاً متوسطه 0.3 في المائة في عام 2015، بعد نمو بلغت نسبته 0.5 في المائة في عام 2014. وكان السبب الرئيسي للتباطؤ الوضع الاقتصادي المتردي في البلدان المتأثرة بالنزاعات، ولا سيما الجمهورية العربية السورية والعراق. أما في فلسطين، فلم يكن من الممكن مع استمرار الحصار على قطاع غزة، إعادة إصلاح البنى الأساسية الاقتصادية ومرافق الإنتاج التي دمرت في عام 2014. وفي الأردن ولبنان، تباطأ نمو الطلب المحلي فكان من العوامل المؤدية إلى انكماش أسعار الاستهلاك. ولم يكن النمو في هذين البلدين كافياً للمحافظة على مستويات المعيشة، في ظل الارتفاع الكبير في عدد اللاجئين السوريين. وفي مصر أدى الوضع الصعب لميزان المدفوعات إلى تعثر النشاط الاقتصادي.

18- ويتوقع أن يرتفع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 1.1 في المائة في عام 2016 في مجموعة بلدان المشرق. ويتوقع أن يتراجع الانكماش الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية، وأن يزداد إنتاج النفط الخام في العراق، ليعوّض عن ضعف نمو الطلب المحلي بسبب النزاع المسلح في البلد. ويتوقع أن يكون معدل النمو ضعيفاً في الأردن ولبنان حيث تعكر الأوضاع الجيوسياسية الآفاق الاقتصادية، ويؤدي ارتفاع تكاليف التمويل إلى إضعاف الاستثمار. ويحتمل أن يراوح مستوى النمو في مصر على ما كان عليه في عام 2015 لأن ميزان المدفوعات لا يزال مقيداً. ويتوقع أن تسجل فلسطين بعض النمو، ولكن بمستويات غير كافية لإعادة إعمار قطاع غزة. ومن المتوقع في عام 2016 أن يبلغ معدل النمو 3.1 في المائة في فلسطين، و2.6 في المائة في مصر، و1.9 في المائة في الأردن، و1.5 في المائة في العراق، و1.4 في المائة في لبنان، بينما يصل الانكماش في الجمهورية العربية السورية إلى 6.5 في المائة.

دال- بلدان المغرب

19- شهدت مجموعة بلدان المغرب حسب التقديرات انكماشاً متوسطه 1.6 في المائة في عام 2015، بعد أن كان 6.4 في المائة في عام 2014. ولا يزال متوسط النمو في هذه المجموعة يتأثر بمتوسط النمو في ليبيا حيث شهد الاقتصاد انكماشاً لسنوات ثلاث متتالية. وسجل الطلب المحلي في ليبيا هبوطاً حاداً بفعل عدم الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة، والمستوى الذي بلغه إنتاج الغاز والنفط لم يكن كافياً لمنع الانكماش. وتحسن معدل النمو في المغرب في عام 2015 على أثر تحسن القطاع الزراعي واستقرار النمو في القطاعات الأخرى. وفي تونس، تباطأ النمو الاقتصادي، مع تدهور وضع ميزان المدفوعات، وتراجع الطلب المحلي. وأدت الأحداث الأمنية إلى انكماش في قطاع السياحة وانخفاض كبير في الصادرات من الخدمات. وفي الجزائر، ظلت الاستثمارات العامة المحرك الرئيسي للنمو رغم تراجع عائدات النفط والغاز.

20- ويتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 0.7 في المائة في عام 2016 في مجموعة بلدان المغرب. ويتوقع أيضاً أن يستمر الاقتصاد الليبي بالانكماش، وإن بدرجة أقل. وسيتباطأ النمو في المغرب بسبب الانخفاض المتوقع في الإنتاج الزراعي. وفي تونس، من المرجح أن يبقى الحيز اللازم لنمو الطلب المحلي محدوداً، في ظل الظروف الصعبة لميزان المدفوعات وتداعيات النزاعات في ليبيا. ويتوقع أن يتباطأ الانتعاش الاقتصادي في الجزائر بسبب الانخفاض المتوقع في الإنفاق العام لدعم الوضع المالي. ومن المتوقع في عام 2016 أن يبلغ معدل النمو 2.7 في المائة في المغرب، و1.7 في المائة في الجزائر، و1.6 في المائة في تونس، بينما يسجل الاقتصاد الليبي انكماشاً بمعدل 5.2 في المائة.

هاء- أقل البلدان العربية نمواً

21- شهدت مجموعة أقل البلدان العربية نمواً حسب التقديرات انكماشاً متوسطه 7.3 في المائة في عام 2016. وتمكن السودان من المحافظة على انتعاش اقتصادي رغم التعثر في وضع ميزان المدفوعات، وأحرز تقدماً نحو تنويع الصادرات، وأبدى اقتصاده بعض مؤشرات التعافي بعد ثلاث سنوات من عدم الاستقرار. وسجلت موريتانيا مرواحة في النمو، على أثر تدني أسعار الحديد الخام، وتراجع الاستثمارات في المعادن. ولم يكن النمو في قطاعي الزراعة ومصايد الأسماك كافياً لإبقاء الطلب المحلي عند المستويات التي بلغها في الأعوام السابقة. وحافظت جزر القمر في عام 2015، على ما حققته من استقرار في النمو على مدى أعوام. وأدت حركة النقل البحري مع أثيوبيا حيث الانتعاش الاقتصادي إلى وضع النمو على مسار ثابت في جيبوتي. وأدت أعمال العنف المسلح إلى تقلص النشاط الاقتصادي في اليمن، حيث توقف إنتاج النفط والغاز في نيسان/أبريل 2015 بسبب الأضرار التي لحقت بالبنى الأساسية الاقتصادية.

22- ويتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان العربية نمواً انكماشاً متوسطه 0.5 في المائة في عام 2016. ويتوقع أن يسجل ميزان المدفوعات تحسناً طفيفاً في السودان، فينتج حيزاً لنمو الطلب المحلي. ويرجح أن يتباطأ الانتعاش الاقتصادي في موريتانيا بسبب ضعف نمو الطلب المحلي وانخفاض تدفقات رأس المال الأجنبي. وتتأثر أوضاع الاقتصاد في موريتانيا بانخفاض أسعار الحديد الخام بينما يضعف وضع ميزان المدفوعات نمو الطلب المحلي. ويتوقف وضع الاقتصاد في اليمن على الوضع الأمني، ويتوقع أن يكون النمو سالباً بسبب تدهور الطلب المحلي وانهيار البنى الأساسية للاقتصاد. وفي عام 2016، يتوقع أن يبلغ معدل النمو 5.0 في المائة في جيبوتي، و4.0 في المائة في جزر القمر، و3.6 في المائة في السودان، و3.4 في المائة في كل من موريتانيا والصومال، بينما يشهد اليمن انكماشاً بنسبة 11.1 في المائة.

واو- الأسعار ومعدلات التضخم

23- تشير التقديرات إلى أن معدل تضخم أسعار الاستهلاك السنوي في المنطقة العربية بلغ 5.4 في المائة في عام 2015، بعد أن كان 5.2 في المائة في عام 2014

(الجدول 2). وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، أسهم انخفاض أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية في خفض الضغوط التضخمية الأخرى، مثل ارتفاع أسعار مواد البناء بفعل إصلاح نُظْم الدعم. وأثر تدني مستويات التضخم في منطقة اليورو على العديد من البلدان العربية، منها الأردن ولبنان وموريتانيا. وقد سجل الأردن ولبنان معدل تضخم سلبياً في عام 2015. وبقي التضخم في العراق وفلسطين عند معدلات تحت السيطرة، من غير أن يكون انخفاضها بالضرورة مؤشراً على فعالية أداء سلاسل التوريد، إذ لا يزال البلدان يواجهان صعوبات لوجستية بفعل النزاعات. وواصلت معدلات التضخم ارتفاعها في مصر بسبب ارتفاع نمو المعروض النقدي. وقد سجل التضخم ارتفاعاً جامعاً في الجمهورية العربية السورية واليمن بسبب النزاعات، وعلامات استقرار في السودان، وشهدت ليبيا ارتفاعاً سريعاً في أسعار الاستهلاك في أواخر عام 2015.

24- ومن المتوقع أن يبقى معدل التضخم في مؤشر أسعار الاستهلاك عند متوسط قدره 5.4 في المائة في عام 2016 في المنطقة، وأن تبقى أسعار السلع الأساسية منخفضة في الأسواق الدولية، ما سيؤدي إلى معدلات تضخم متدنية في البلدان العربية. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، يتوقع أن يكون لارتفاع أسعار السكن، بما في ذلك سعر المنتفعات العامة، بفعل إصلاح نُظْم الدعم أثر طفيف على مستويات الأسعار العامة. ومن المتوقع أن يظل معدل التضخم في السودان عند مستوى عام 2015، وأن يستمر بالارتفاع في ليبيا، ويبقى على ارتفاعه في الجمهورية العربية السورية بسبب قلة الاحتياطي بالعملة الأجنبية. وفي عام 2016، سيبقى معدل التضخم في مصر عند 10 في المائة تقريباً بسبب الارتفاع المتوقع في المعروض النقدي. ومن المتوقع أن يسجل اليمن تضخماً جامعاً بسبب وضع ميزان المدفوعات والعوامل النقدية.

زاي- أسعار الصرف

25- استمرت العملات الوطنية في تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا بالانخفاض التدريجي مقابل الدولار، وذلك لأسباب أبرزها انخفاض قيمة اليورو، الذي كان العملة التي ارتبطت بها عملات هذه البلدان في الماضي. وبقيت العملة الوطنية في الكويت، المرتبطة بسلة من العملات منها اليورو، ضعيفة مقابل الدولار. وحافظت بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى والأردن وجيبوتي والعراق ولبنان على نظام ربط العملات الوطنية بالدولار. وتحكمت مصر بانخفاض قيمة الجنيه، وأبقت ضمن حدود تراوحت بين 7.60 و8.8 جنيه للدولار. وتمكن السودان من التحكم بانخفاض تدريجي للعملة الوطنية عند 6.45 جنيه سوداني للدولار. وانخفضت الليرة السورية تدريجاً من 198 ليرة للدولار في كانون الثاني/يناير 2015 إلى 442 ليرة في آذار/مارس 2016. وأدت النزاعات المسلحة إلى انخفاض الريال اليمني من 215 ريال للدولار في آذار/مارس 2015 إلى 280 ريال في آذار/مارس 2016. ويتوقع أن تنخفض قيمة العملات الوطنية أكثر في عام 2016 في تونس والجمهورية العربية السورية والسودان وليبيا ومصر واليمن.

حاء- الحالة الاجتماعية والتشغيل

26- تسارعت موجات النزوح في المنطقة العربية في عام 2015، مع تصاعد النزاعات المسلحة في الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن. وفي تدفق اللاجئين بأعداد غير مسبوقه من المنطقة العربية إلى أوروبا وجه لمأساة إنسانية خانقة.

27- وبقيت البطالة، في عام 2015 عند معدلات مرتفعة في المنطقة العربية. ووفقاً لآخر البيانات المتاحة، بلغت هذه المعدلات 12.7 في المائة في مصر (الربع الثاني)¹¹؛ و13.6 في المائة في الأردن (الربع الأخير)¹²؛ و9.2 في المائة في المغرب (الربع الأخير)¹³؛ و15.4 في المائة في تونس (الربع الأخير)¹⁴؛ و11.5 في المائة في المملكة العربية السعودية (في صفوف المواطنين السعوديين فقط، النصف الثاني)¹⁵؛ و25.8 في المائة في فلسطين (الربع الأخير)¹⁶. واتسعت الفوارق بين الجنسين في معدلات البطالة في هذه البلدان، إذ تراجعت أعداد الباحثات عن عمل. وفي فلسطين، سجلت بطالة الإناث معدلاً مثيراً للقلق في عام 2015 بلغ 39.2 في المائة، بعد أن كانت 26.8 في المائة في عام 2010¹⁷. وفي الأردن وتونس والمملكة العربية السعودية انعكست في عام 2015 الوجهة الإيجابية لتقلص الفوارق بين الجنسين بعد تحسن حتى عام 2014. وكان لتصاعد النزاعات تداعيات مدمرة على ظروف العمل في الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن. وتتواصل الهجرة القسرية بشكل كثيف من البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات، ويزداد عدد السكان الذين يعتمدون على المعونة الإنسانية بعد أن خسروا مصادر رزقهم ومدخراتهم.

Egypt, Central Agency for Public Mobilization and Statistics, "Labor force, 11 employment and unemployment in Egypt" (30 March 2016). Available from http://www.msrintranet.capmas.gov.eg/pepo/Labour%20Force/sdds_lb1_e.pdf.

Jordan, Department of Statistics, press release 8 February 2016. Available from http://dos.gov.jo/dos_home_e/main/archive/Unemp/2015/Emp_2015-q4.pdf.

Morocco, Haut-Commissariat au Plan, "La Situation du marché du travail au quatrième trimestre de l'année 2015" (30 March 2016). Available from http://www.hcp.ma/La-Situation-du-marche-du-travail-au-quatrieme-trimestre-de-l-annee-2015_a1665.html.

Tunisia, National Statistical Office, Unemployment rate evolution by sex (%). (30 March 2016). Available from <http://www.ins.tn/en/themes/emploi#sub-374>.

Saudi Arabia, General Authority for Statistics (30 March 2016). Available from <http://www.stats.gov.sa/en/node/4932>.

16 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر، 2015) دورة الربع الأخير 2015: بيان صحفي عن نتائج المسح، 11 شباط/فبراير 2016. http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_LFSQ42015E.pdf. (30 March 2016).

17 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب الجنس والمحافظة، 2015-2000". http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/unemployment-2015-01a.htm (30 March 2016).

رابعاً- التطورات على مستوى السياسات

28- واجه صانعو السياسات في المنطقة العربية قيوداً كبرى حالت دون اعتماد سياسات لدفع الطلب المحلي. فقد تأثر النمو بشكل كبير بتشديد توجه السياسة النقدية وارتفاع تكاليف التمويل، لا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث كان الحيز المالي ضيقاً على أثر الهبوط الحاد في أسعار النفط في عام 2014. وفي 16 كانون الأول/ديسمبر 2015، قرر المجلس الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة الأمريكية رفع سعر الفائدة الرئيسية بنسبة 0.25 نقطة مئوية وتحويل الهامش المحدد لأسعار الفائدة من 0.25-0.00 في المائة إلى 0.50-0.25 في المائة، وذلك في أول تعبير في سياسات سعر الفائدة الرئيسية منذ عام 2008 وأول زيادة منذ عام 2006. وأثر هذا التعبير على توجه السياسات النقدية للبلدان العربية التي تربط عملاتها الوطنية، رسمياً أو بشكل غير رسمي، بالدولار وهي الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وجيبوتي ولبنان وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية. كما أثر على السياسة النقدية في الكويت، حيث العملة الوطنية مربوطة بسلة من العملات، أفواها الدولار. وعمدت المصارف المركزية في الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية إلى زيادة أسعار الفائدة على الودائع بنسبة 0.25 نقطة مئوية، إثر قرار المجلس الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة الأمريكية.

29- لكن أثر هذه التغييرات بقي محدوداً في الأجل القصير لأنها كانت متوقعة في الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية والمنطقة العربية. وقد يكون أثر التغييرات أكبر في الأجلين المتوسط والطويل. وشهدت المنطقة ارتفاعاً طفيفاً في تكاليف التمويل. ويتوقع أن تستمر هذه التكاليف في الارتفاع في بلدان مجلس التعاون الخليجي في موازاة السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية. وفوت المصارف المركزية في الأردن وتونس والجزائر ومصر والمغرب فرصة اتخاذ تدابير نقدية كافية لدفع الطلب المحلي. وفي عام 2015، خفّضت أسعار الفائدة الرئيسية في الأردن (كانون الثاني/يناير، وشباط/فبراير، وتموز/يوليو)، وفي تونس (تشرين الأول/أكتوبر) وفي مصر (كانون الثاني/يناير)، مع تراجع الضغوط التضخمية بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك أسعار الطاقة والمواد الغذائية. ولكن تدهور وضع ميزان المدفوعات ألزم مصر برفع أسعار الفائدة مجدداً في كانون الأول/ديسمبر 2015 وأذار/مارس 2016. وفي ظل الوضع المالي الحالي في العالم، من غير المحتمل أن تتخذ المصارف المركزية العربية تدابير لتخفيف القيود النقدية في عام 2016. وقد تعتمد تونس ومصر إلى اتخاذ تدابير نقدية مشددة لمعالجة الضائقة على مستوى ميزان المدفوعات.

30- وتدهورت الأرصدة المالية بسرعة في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2015، بسبب هبوط أسعار النفط وعدم تخفيض النفقات. ويتوقع إجراء المزيد من التخفيضات في الموازنات، ولا سيما في النفقات الرأسمالية، ما عدا في الكويت وقطر، حيث سيستمر اعتماد سياسات مالية محايدة من حيث الناتج المحلي الإجمالي الإسمي. وستواصل الحكومات العربية في مجموعات البلدان الأخرى سعيها إلى تعزيز الأوضاع المالية تحسباً للانخفاض المتوقع في الإيرادات. وقد أصبحت المساعدة الدولية المباشرة وغير المباشرة ضرورية لتمكين هذه البلدان من الاستمرار في الإنفاق

الرأسمالي، بما في ذلك على المشاريع الإنمائية. وبدأت إعادة إعمار قطاع غزة بعد الهجوم الإسرائيلي في عام 2014. ولكن في شباط/فبراير 2016، لم تكن الجهات المانحة الدولية قد وفّت بأكثر من 39 في المائة من المساعدات التي تعهدت بها¹⁸.

خامساً. ملاحظات ختامية

31- من المتوقع أن يبلغ متوسط النمو في المنطقة العربية 1.5 في المائة في عام 2016. ويحتل أن يضع انخفاض أسعار النفط وإيراداته بلدان مجلس التعاون الخليجي في وضع ضعيف على الصعيد المالي وعلى صعيد ميزان المدفوعات. ولكن يبقى من المستبعد أن تواجه هذه البلدان قيوداً مالية أو خارجية تحول دون إنعاش الطلب المحلي. ولا تزال الثقة ضعيفة في أوساط أصحاب الأعمال والمستهلكين. ومن المتوقع حدوث نمو مطرد في الطلب على مدى العامين المقبلين من أسبابه النمو السريع في اقتصاد الهند. وتواجه بلدان مجلس التعاون الخليجي تحديات في استراتيجيات التنويع الاقتصادي. وقد اتخذت سلسلة تدابير إصلاحية شملت نظم الدعم في سياق جهود حثيثة لمواجهة الانخفاض في اسعار النفط. وبما أن اقتصادات هذه البلدان تتمتع بشيء من المنعة، يتوقع أن تتمكن من تعزيز الوضع المالي استعداداً للتكيف مع المستوى الجديد من الإيرادات النفطية.

32- أما مجموعات بلدان المشرق والمغرب وأقل البلدان العربية نمواً، فقد استفادت من انخفاض أسعار السلع الأساسية، ومنها الغذاء والطاقة، ولكن ليس بالقدر المتوقع. وما حققت من تحسّن على مستوى الميزان التجاري قابله تراجع في حركة رأس المال الوافد نتيجة للتحوّل في السياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية. والحصيلة قيود على ميزان المدفوعات، إذ أصبح من الصعب تمويل العجز في الحساب الجاري. وسيكون التدهور في ميزان المدفوعات من العوائق الكبيرة أمام النمو في عام 2016 في بلدان هذه المجموعات، وكذلك الوضع الاقتصادي الصعب في البلدان المتأثرة بالنزاعات، أي الجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين وليبيا واليمن. وستنعكس القيود على ميزان المدفوعات عوائق أمام نمو الطلب المحلي وتدنياً في مستويات المعيشة ما لم تتلق هذه البلدان مساعدات خارجية، تزداد حاجة إليها في عام 2016.

33- وتتسع الهوة في الاقتصاد العالمي، بين اقتصادات متقدمة تزداد وفرة في المدخرات، واقتصادات نامية تواجه مزيداً من الشح في ميزان المدفوعات. وقد أخفقت آليات السوق في تحقيق التوازن في توفير الأموال للتنمية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ولغياب هذا التوازن تداعيات اقتصادية واجتماعية قاسية، لا سيما عندما تقع في ظل مخاطر جيوسياسية تشل النشاط الاقتصادي كما يحدث حالياً في المنطقة العربية. ولا بد في هذا الإطار من آلية لاستثمار فائض المدخرات لتخفيف القيود عن ميزان المدفوعات في البلدان النامية. وقد بات الدعم الإقليمي والعالمي ضرورة لتذليل العقبات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة على أسس صلبة.

World Bank, "Reconstructing Gaza — Donor pledges", 16 March 2016. Available from 18 <http://www.worldbank.org/en/programs/rebuilding-gaza-donor-pledges>.